

ورقة  
سياسات  
2024



# الإستثمار السياحي والبيئي في محافظات البلقاء والكرك وعجلون: التحديات والفرص التنموية



بالشراكة مع السفارة الأمريكية في عمان



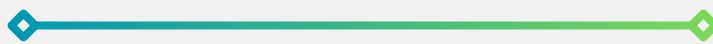
معهد  
السياسة والمجتمع  
Politics & Society Institute



مختبر  
الاستدامة الأردني

## ورقة سياسات

# الإستثمار السياحي والبيئي في محافظات البلقاء والكرك وعجلون: التحديات والفرص التنموية



إعداد :

• محمد بن سلمان

بمشاركة :

- ياس طراونة
- عهد المجالي
- Dahna Buheis
- إسراء الزعبي
- سالي نعيم
- محمد شرمان

ديسمبر 2024

عمّان-الأردن

## جدول المحتويات

|    |                   |
|----|-------------------|
| 2  | المقدمة           |
| 5  | المشكلة           |
| 15 | السياسات الحالية  |
| 19 | المنهجية          |
| 20 | استراتيجيات بديلة |
| 27 | التوصية           |
| 28 | خطة التنفيذ       |
| 29 | الخاتمة           |

## الملخص

تطوير السياحة والاستثمار البيئي في محافظات البلقاء والكرك وعجلون يمثل فرصة فريدة لدفع عجلة التنمية المستدامة في الأردن. تتمتع هذه المناطق بتنوع ثرواتها الطبيعية والتاريخية، مما يجعلها مثالية للسياحة البيئية. إلا أنها تواجه تحديات كبيرة، منها ضعف البنية التحتية، التدهور البيئي، وقلة الموارد المالية.

تسلط هذه الدراسة الضوء على وضع الاستثمار السياحي والبيئي في هذه المحافظات الثلاث، وتعرض الفرص التنموية المتاحة أمامها إلى جانب التحديات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة. تتميز هذه المحافظات بموارد طبيعية وتاريخية هامة، مثل البحر الميت وقلعتي الكرك وعجلون، مما يجعلها وجهات جذب سياحي رئيسية. لكن التحديات قائمة، أبرزها ضعف البنية التحتية، ومحدودية التمويل، وغياب الوعي البيئي لدى السكان المحليين، ونقص السياسات الداعمة.

تهدف الدراسة إلى تحليل الوضع الراهن في هذه المناطق من حيث السياحة البيئية، وتقييم السياسات الحالية، واقتراح استراتيجيات بديلة لتعزيز الاستثمار السياحي والبيئي، مع تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. كما تقدم الدراسة توصيات عملية لتحسين البنية التحتية، وزيادة الوعي البيئي، وتشجيع الاستثمار الخاص، وتفعيل التسويق السياحي الفعال لجذب المزيد من السياح إلى هذه المناطق.

## المقدمة

تُعد السياحة والاستثمار البيئي من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في أي دولة، حيث يُمكن أن تكون هذه المجالات عاملاً رئيسياً في تحفيز الاقتصاد المحلي والحفاظ على البيئة في الوقت ذاته. في الأردن، تتميز العديد من المناطق بإمكاناتها الكبيرة لاستقطاب السياح من مختلف أنحاء العالم، ولا سيما المحافظات الثلاث: البلقاء، الكرك، وعجلون. هذه المحافظات تتمتع بمزيج فريد من المواقع الطبيعية والتاريخية، مما يجعلها وجهة مثالية للسياحة البيئية والثقافية.

ومع ذلك، تواجه هذه المناطق تحديات كبيرة تحول دون تحقيق الفائدة القصوى من هذه الموارد الطبيعية، حيث يتطلب الأمر استثمارات بيئية واستراتيجيات تنموية شاملة لتجاوز العوائق الموجودة. تتمثل هذه التحديات في ضعف البنية التحتية، التصحر، قلة الموارد المالية، إضافة إلى نقص الوعي البيئي بين السكان المحليين.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الفرص والتحديات المرتبطة بتطوير السياحة البيئية والاستثمار البيئي في محافظات البلقاء والكرك وعجلون، وتحليل كيفية استغلال هذه الفرص لتحقيق تنمية مستدامة تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي، مع الحفاظ على البيئة. كما تسلط الدراسة الضوء على الحلول والتوصيات المناسبة التي يمكن تنفيذها لتعزيز السياحة البيئية في هذه المناطق وتحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

## الخلفية

تتمتع محافظات البلقاء والكرك وعجلون في الأردن بتاريخ طويل وإمكانات طبيعية وسياحية غنية، مما يجعلها وجهات سياحية مهمة. وعلى الرغم من هذه الإمكانيات، تحتاج هذه المحافظات إلى استثمارات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة. تعد هذه المناطق من أكثر المناطق تنوعاً في الأردن من حيث الجغرافيا والتاريخ والبيئة، حيث تضم جبالاً خضراء ومناطق غابات، بالإضافة إلى مواقع تاريخية وأثرية تعود للعصور القديمة. تمتلك كل محافظة من هذه المحافظات طابعاً مميزاً يساهم في إثراء التنوع السياحي والبيئي في المملكة.

### • محافظة البلقاء:

تُعتبر محافظة البلقاء بوابة رئيسية تربط بين العاصمة عمان والأجزاء الغربية من المملكة. تحتضن المحافظة مناطق مهمة مثل البحر الميت، الذي يعد من أبرز الوجهات السياحية العلاجية في العالم بفضل خصائص مياهه المعدنية الفريدة. كما تتمتع البلقاء بمناطق زراعية غنية، مثل الأغوار التي يمكن استغلالها في تعزيز السياحة البيئية. يشتهر هذا المكان بمزارع النخيل والحمضيات، مما يجعله وجهة مثالية لعشاق الزراعة والطبيعة.

تُوفر المحافظة أيضاً مجموعة متنوعة من الأنشطة السياحية، بدءاً من الرياضات المائية مثل ركوب الأمواج والتجديف، وصولاً إلى جولات الاستكشاف البيئي. توفر المواقع الطبيعية، مثل غابات البلقاء ومنطقة "نهر الأردن"، فرصاً لممارسة الرياضات الهوائية والتخييم، مما يعزز من تنوع التجارب السياحية.

### • محافظة الكرك:

تعتبر محافظة الكرك نقطة جذب تاريخية وثقافية بارزة في الأردن. تشتهر الكرك بقلعة الكرك، التي تعد واحدة من أشهر القلاع في المنطقة، حيث تعكس التاريخ العريق للبلاد. يعود تاريخ القلعة إلى العصور الوسطى، وتعتبر رمزاً للتراث الأردني. بجانب القلعة، تمتلك الكرك العديد من المواقع الأثرية الأخرى، مثل مدينة الكرك القديمة، والتي تجذب السياح المهتمين بالتاريخ. تتميز المحافظة أيضاً بتنوعها الجغرافي، حيث تضم مناطق جبلية وسهولاً واسعة، مما يوفر مناظر طبيعية خلابة. يمكن للزوار الاستمتاع برحلات التنزه في الجبال والمشى في الطبيعة. يُعتبر تناول الأطباق التقليدية، مثل المنسف، جزءاً من التجربة السياحية في الكرك، حيث يمكن للزوار الاستمتاع بالثقافة المحلية والمأكولات الشهية.

### • محافظة عجلون:

تُعتبر محافظة عجلون من أكثر المناطق خضرةً في الأردن، حيث تمتاز بطبيعتها الخلابة وغاباتها الكثيفة. تحتضن المحافظة قلعة عجلون، التي بناها القائد صلاح الدين الأيوبي، وتعد من أبرز المعالم التاريخية في المنطقة. تعد عجلون وجهة مثالية للسياحة البيئية، حيث يمكن للزوار الاستمتاع بالمشى لمسافات طويلة في غابات البلوط والصنوبر.

من بين المشاريع السياحية المميزة في عجلون، يوجد تلفريك عجلون الذي يُعتبر إضافة جديدة وملفتة في مجال السياحة. يسهل التلفريك الوصول إلى مناطق مرتفعة، مما يوفر إطلالات خلابة على المناظر الطبيعية المحيطة.

يمكن للزوار الاستمتاع بتجربة فريدة من نوعها، حيث يتمكنون من رؤية غابات عجلون وجبالها من ارتفاع. يعتبر هذا المشروع خطوة مهمة في تعزيز السياحة في المنطقة، حيث يجذب عشاق المغامرة والطبيعة.

ومع ذلك، على الرغم من هذه الإمكانيات الغنية، تعاني هذه المحافظات من العديد من التحديات التي تعيق تطورها في مجالي السياحة والاستثمار البيئي. من أبرز هذه التحديات ضعف البنية التحتية اللازمة لاستقبال السياح، وغياب الخطط التنموية المستدامة التي تستهدف حماية البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تشهد بعض المناطق في هذه المحافظات مشكلات بيئية كبيرة مثل التصحر والتلوث، مما يؤثر على استدامة الموارد الطبيعية.

تاريخياً، كانت هذه المحافظات تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل، ولكن مع التغيرات الاقتصادية والبيئية، أصبحت الحاجة ملحة لتنوع مصادر الدخل وتعزيز السياحة البيئية. بذلت الحكومة الأردنية جهوداً لتطوير قطاع السياحة في هذه المناطق، ولكن هذه الجهود لا تزال بحاجة إلى دعم أكبر من القطاعين العام والخاص لتحقيق نتائج ملموسة.

إجمالاً، تمثل محافظات البلقاء والكرك وعجلون فرصة واعدة لتعزيز السياحة البيئية في الأردن. ومع الاستثمارات الصحيحة والتخطيط المستدام، يمكن لهذه المحافظات أن تصبح محركات اقتصادية قوية تحافظ على الموارد الطبيعية وتدعم المجتمعات المحلية. يُظهر تلفريك عجلون كأحد المشاريع الرائدة أن هناك إمكانيات كبيرة لتعزيز السياحة البيئية والمغامرات في هذه المناطق، مما يعزز من جذب الزوار ويعكس جمال الطبيعة الأردنية.

## تحليل المشكلة

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها محافظات البلقاء، الكرك، وعجلون، إلا أن هناك عدة تحديات تقف عائقاً أمام تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الموارد الطبيعية والتاريخية 15. وفيما يلي تحليل لأبرز المشكلات التي تعوق تطوير السياحة والاستثمار البيئي في هذه المناطق:

### 1. ضعف البنية التحتية السياحية:

تُعتبر البنية التحتية السياحية عاملاً حاسماً في تطوير أي منطقة سياحية، حيث يعتمد السياح بشكل كبير على جودة المرافق والخدمات المتاحة ومع ذلك، تعاني بعض المحافظات في الأردن من نقص حاد في البنية التحتية الضرورية، مما يؤثر سلباً على تجربة الزوار.

#### (1) النقل والمواصلات

تواجه شبكات النقل تحديات كبيرة، حيث تعاني من ضعف في الطرق وصعوبة الوصول إلى بعض المواقع السياحية الهامة، وخاصة في المناطق الجبلية والناحية. تشير الإحصائيات إلى أن طول الطرق غير المعبدة في الأردن يتجاوز 15,000 كيلومتر، مما يجعل التنقل صعباً ويعقد زيارة المواقع الطبيعية والتاريخية. كما يوجد حوالي 16,000 سيارة أجرة تقليدية و4,000 حافلة صغيرة، لكن معظم الأسطول ملك للأفراد، مما يقلل من كفاءة الخدمة وتغطيتها.

#### (2) الخدمات السياحية

تُظهر الإحصاءات أن عدد الفنادق المصنفة في الأردن يبلغ 226 فندقاً، مع إجمالي 29,657 غرفة. ومع ذلك، هذا العدد لا يكفي لتلبية احتياجات السياح، خصوصاً في ذروة المواسم السياحية. على سبيل المثال، يُقدّر عدد السياح الوافدين إلى الأردن بحوالي 3.5 مليون سائح سنوياً، مما يعني أن هناك حوالي 130 سائحاً لكل غرفة فندقية، مما يشير إلى ضغط كبير على المرافق المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، تعاني العديد من المناطق من نقص في المطاعم والخدمات الترفيهية التي تلبى احتياجات الزوار.

#### (3) المرافق الصحية

تعتبر المرافق الصحية من العناصر الأساسية في توفير تجربة سياحية متكاملة. ومع ذلك، هناك نقص في وجود مرافق صحية متخصصة في بعض المناطق السياحية، مما يحد من قدرة السياح على الحصول على الرعاية الصحية عند الحاجة. في المقابل، يُظهر الواقع أن هناك فقط 4 مستشفيات في المناطق السياحية الكبرى، مما لا يتناسب مع عدد الزوار المتزايد.



## تحليل المشكلة

### (1) التوجهات الاستثمارية

تشير وثيقة استراتيجية السياحة الوطنية الأردنية 2021-2025 إلى الحاجة الملحة لتحفيز الاستثمار في هذه القطاعات. تتضمن الخطط توفير إعفاءات ضريبية وجمركية للمشروعات السياحية، مما يعزز من جاذبية الاستثمارات الجديدة. على الرغم من هذه الجهود، لا تزال نسبة الفنادق التي تقدم خدمة متكاملة لا تتجاوز 30%، مما يستدعي تحسين جودة الخدمات المقدمة.

#### • التحديات البيئية:

تواجه المحافظات الأردنية العديد من التحديات البيئية الناجمة عن الأنشطة البشرية المتزايدة وضعف الرقابة البيئية، والتي تتسبب في تدهور الموارد الطبيعية وتلوثها بشكل كبير. فيما يلي عرض لبعض أبرز هذه التحديات مع إحصاءات وبيانات توضح تأثيرها:

• التصحر: تُعد مشكلة التصحر من أخطر التحديات البيئية في الأردن، حيث تتعرض مساحات واسعة من الأراضي لتدهور بيئي مستمر. وصلت نسبة تدهور السعة الاستيعابية للمراعي في بعض المناطق إلى حوالي 70% بسبب الاستغلال غير المستدام للأراضي والرعي الجائر، خاصة في المناطق شبه الجافة والقاحلة. يؤثر هذا التدهور على إنتاجية الأراضي الزراعية ويزيد من تآكل التربة، ما يهدد استدامة الموارد الطبيعية (تقرير- حالة البيئة- 2016).

• التلوث البيئي: شهدت بعض المناطق الصناعية والزراعية في الأردن ارتفاعاً ملحوظاً في مستويات التلوث البيئي، مما يؤثر سلباً على جودة الموارد الطبيعية، مثل المياه والتربة [3]. حيث تظهر الإحصائيات أن مستويات تلوث الهواء تجاوزت الحدود المسموح بها في بعض المناطق الحضرية والصناعية. وقد تأثرت مناطق مثل البقعة والهاشمية بارتفاع تركيزات غاز ثاني أكسيد الكبريت وغاز كبريتيد الهيدروجين، مما يشكل خطراً على صحة السكان وجودة البيئة.

• الموارد المائية: أدت الممارسات الزراعية غير المستدامة، بما فيها الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات، إلى تملح التربة وتدهور خصوبتها في مناطق مثل الأزرق ووادي الأردن. كما تعاني المياه الجوفية من الاستنزاف المفرط، إذ تصل نسبة الاعتماد عليها إلى 85% من احتياجات مياه الشرب، مما يؤدي إلى انخفاض منسوبها وجودتها، ويزيد من تحديات توفير المياه في المستقبل.

## تحليل المشكلة

### 2. غياب الاستراتيجيات التنموية المستدامة:

على الرغم من وجود جهود حكومية ملحوظة لتنمية قطاع السياحة، فإن معظم هذه الجهود تفتقر إلى التخطيط الاستراتيجي المستدام. تعد محافظة الكرك واحدة من أبرز المناطق التي تعاني من هذا التحدي، حيث تواجه العديد من المشكلات المتعلقة بالمشاريع التنموية والخدمية .

#### الإحصائيات والمعلومات حول المشاريع التنموية (1) المشاريع الجارية والمنجزة:

في محافظة الكرك، هناك مجموعة من المشاريع التنموية قيد التنفيذ تشمل قطاعات رئيسية مثل المياه، الري، التعليم، الصحة، والبنية التحتية. تختلف مدة تنفيذ هذه المشاريع حسب القطاع، حيث يتطلب بعضها عدة سنوات لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة، تشمل أبرز المشاريع التنموية في محافظة الكرك مشاريع قيد التنفيذ وأخرى مستقبلية موزعة على الوزارات المختلفة، حيث خصصت ميزانيات متنوعة لتحقيق الأهداف التنموية. وزارة المياه والري تعمل على تأهيل شبكة مياه فقوع بـ3.8 مليون دينار، وآبار اللجون بـ1.2 مليون، وتنفيذ أولى مراحل شبكات الصرف الصحي بـ6 ملايين، وتأهيل شبكة المياه الفرعية بـ4 ملايين دينار. وزارة التربية والتعليم خصصت 427 ألف دينار لصيانة المدارس، وتقوم بإنشاء مدرسة الصالحية وإضافة غرف صفية بـ8.9 مليون دينار، وتخطط لمختبرات وملاعب في قضاء الموجب بـ533 ألف دينار. وزارة الأشغال العامة والإسكان تنفذ طريق صرفا/الأغوار بـ2.8 مليون، وتعبيد الطرق بـ1.3 مليون، ولديها خطط لتوسعة طريق صرفا بـ3.4 مليون وصيانة طريق الكرك الخرزة بـ1.5 مليون دينار. وزارة الصحة تنفذ مركز صحي غور المزرعة بـ2.4 مليون دينار، وتخطط لإنشاء مركز صحي بزان وبردى بـ800 ألف دينار. وزارة الصناعة والتجارة والتموين خصصت ما بين 15 و17 مليون دينار للمدينة الصناعية، وتدعم أسعار الطاقة للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وزارة الزراعة تزرع 200 ألف شجرة و50 ألف شجرة زيتون في القطرانة بـ1 مليون دينار، وتخطط لإنشاء مشتل صحراوي بـ250 ألف دينار. وزارة الإدارة المحلية أنجزت بنية تحتية بـ6.3 مليون دينار وتكمل مشاريع بقيمة 1.3 مليون، مع خطط تنموية وخدمية بـ7 ملايين دينار. وزارة الطاقة والثروة المعدنية تستبدل وحدات الإنارة التقليدية بوحدات موفرة بـ7 ملايين دينار، وتخطط لتركيب سخانات وخلايا شمسية بـ238 ألف دينار.

## تحليل المشكلة

وزارة الأوقاف تعمل على مجمع تجاري بالثنية بـ1 مليون دينار، وتخطط لتطوير موقع معركة مؤتة بـ4.5 مليون. وزارة الشباب تطور مدينة رياضية بالكرك بـ1.85 مليون دينار وتخطط لمراحل إضافية بـ400 ألف دينار. وزارة التنمية الاجتماعية تنشئ مركز خدمات نهارية بـ900 ألف دينار، وتخطط لمركز اجتماعي بـ100 ألف دينار. وزارة السياحة والآثار تطور بوابة الكرك السياحية بـ3 ملايين دينار، وتخطط لاستدامة المواقع الأثرية بـ50 ألف دينار. وزارة البيئة تنفذ مشروع جذور بـ1.5 مليون دينار، وتخطط لحديقة بيئية بـ100 ألف دينار. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة تخطط لمركز حكومي شامل بـ200 ألف دينار وفرع لمركز تكنولوجي بـ150-200 ألف دينار. وزارة الثقافة تستكمل توسعة مركز ثقافي بـ300 ألف دينار، وتخطط لمشروع عين القلعة بـ60 ألف دينار. وزارة العمل تدرّب 240 شاباً وشابة بـ30 ألف دينار وتدعم برنامج التشغيل الوطني بـ4 ملايين دينار.

- في محافظة عجلون، تم تطوير مشاريع تنموية كبيرة، مثل مشروع "تلفريك عجلون"، وهو مشروع السياحي أسس برعاية شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية وأعلى المواصفات العالمية، حيث تم إحالة العطاء في عام 2020 على شركة "دوبلمير غرافنتا" النمساوية بكلفة إجمالية تقارب 11 مليون دينار أردني.

وبعد ثلاثة أعوام من الجهود المستمرة، انطلق مشروع التلفريك في حزيران 2023 ليمتد مساره على طول 2.5 كيلومتر للرحلة في كل اتجاه بين المحطتين، محطة الزوار الرئيسية بالقرب من قلعة عجلون ومحطة اشتيفينا، حيث تستغرق رحلة الذهاب والياب حوالي 20 دقيقة. ويضم التلفريك في الوقت الحالي 40 مركبة (كابينة) تتسع كل منها لـ 8 ركاب ضمن منظومة متكاملة لاستقبال جميع فئات الأعمار و كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تتوفر مسارات آمنة للكراسي المتحركة لتسهيل تجربة الركوب للجميع.

يعتبر تلفريك عجلون واحداً من المعالم السياحية في المنطقة حيث يوفر للزوار فرصة استثنائية للاستمتاع بالطبيعة الخلابة للتلال والجبال المحيطة بمدينة عجلون والاستمتاع بالمناظر الساحرة التي تساعد على الهروب من صخب الحياة اليومية.

## تحليل المشكلة

- في محافظة البلقاء ، تتضمن المشاريع الجارية والمنجزة في المحافظة مجموعة من التدخلات الحكومية المخططة بين 2017 و2019، حيث بلغ إجمالي التمويل 283,186 ألف دينار، تم تخصيص 54,530 ألف دينار لقطاع الصحة و65,628 ألف دينار للمياه والصرف الصحي. كما تم استثمار 87.09 مليون دينار في مشاريع استثمارية بين 2013 و2014، مع توفر 4 فرص استثمارية بقيمة إجمالية تصل إلى 12 مليون دينار. في مجال البنية التحتية، يتم العمل على تطوير وصيانة 572 كم من الطرق، مما يسهم في تحسين شبكة النقل وتسهيل الوصول للخدمات الأساسية في المحافظة.

### (1) أنواع المشاريع التنموية:

- تنوع المشاريع حسب احتياجات كل محافظة. تركز محافظة البلقاء على تحسين البنية التحتية، مثل الطرق وتهيئة المرافق العامة، مما يعزز النشاط السياحي ويسهل الوصول إلى المواقع السياحية. أما محافظة الكرك، فتتضمن مشاريع في قطاعي التعليم والصحة لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للسكان المحليين.
- توجد أيضاً مشاريع بيئية في محافظة عجلون مثل محمية غابات عجلون، حيث تركز الجهود على السياحة البيئية وحماية التنوع البيولوجي، مما يعزز استدامة الموارد الطبيعية ويقدم فرصاً جديدة للسكان المحليين.

### (2) الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص:

- تسعى الحكومة الأردنية إلى إشراك القطاع الخاص في المشاريع التنموية من خلال شراكات تعزز التنمية المستدامة. ومن أمثلة تلك المشاريع السياحية والتنموية هو تلفريك عجلون (شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية)، التي تهدف لتحفيز النمو الاقتصادي مع التزام القطاع الخاص بدعم التشغيل والاستثمار في البنية التحتية المحلية.

### (3) الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص:

- تسعى الحكومة الأردنية إلى إشراك القطاع الخاص في المشاريع التنموية من خلال شراكات تعزز التنمية المستدامة. ومن أمثلة تلك المشاريع السياحية والتنموية هو تلفريك عجلون (شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية)، التي تهدف لتحفيز النمو الاقتصادي مع التزام القطاع الخاص بدعم التشغيل والاستثمار في البنية التحتية المحلية.

## تحليل المشكلة

### جهود التنمية المستدامة

في إطار جهود التنمية المستدامة في الأردن، تم تنفيذ عدد من المشاريع طويلة الأمد بدعم من الحكومة وشركائها الدوليين. يعد مشروع "الرؤية الوطنية 2025" الذي تم تطويره عام 2014 أحد أبرز هذه الجهود، حيث يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي عبر تحسين الصادرات وإدارة الموارد الطبيعية والبنية التحتية، مع تركيز على إشراك القطاع الخاص في المشاريع التنموية المستدامة.

تتضمن المشاريع الأخرى أيضاً:

- مشروع المياه والتكيف المناخي: تم إطلاقه مؤخراً لتلبية احتياجات مليون ونصف المليون مواطن، ويركز على بناء قدرات الأردن في مواجهة الأزمات المائية وزيادة المرونة المناخية.

### تصنيف المشاريع حسب الأهداف التنموية

توزع المشاريع على عدة مجالات تشمل:

- البنية التحتية: تحسين شبكات النقل والطرق في المناطق الريفية لتسهيل وصول السكان إلى الخدمات الأساسية.
  - الحفاظ على البيئة: مبادرات لخفض الانبعاثات الكربونية وتطبيق ممارسات بيئية مستدامة.
  - دعم المجتمع المحلي: مشاريع اقتصادية تدعم نمو المجتمعات عبر تعزيز فرص العمل المحلية في القطاعات المستدامة، مثل السياحة البيئية وإدارة الموارد المائية.
- تظهر هذه المشاريع التزاماً بخلق بيئة استثمارية مستدامة بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، مع أهداف واضحة لتحقيق التنمية المتوازنة وتلبية احتياجات المحافظات، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها مثل غياب الاستراتيجيات التنموية المستدامة.

### 3. ضعف الوعي البيئي لدى المجتمع المحلي:

يعتبر السكان المحليون عنصراً أساسياً في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز السياحة البيئية. إلا أن بعض المجتمعات المحلية في هذه المحافظات تعاني من ضعف الوعي البيئي، مما يؤدي إلى ممارسات ضارة مثل التخلص غير السليم من النفايات والصيد الجائر.

## تحليل المشكلة

- نقص التعليم البيئي: هناك حاجة ملحة إلى برامج توعوية وتعليمية تهدف إلى زيادة الوعي البيئي لدى السكان المحليين، مما سيساعدهم على فهم أهمية الحفاظ على البيئة ودورها في تعزيز السياحة. تتطلب هذه البرامج التركيز على تقديم معلومات حول أهمية السياحة البيئية كفرصة اقتصادية، كما تظهر بعض الدراسات مثل "تقييم مشاركة المجتمع المحلي في تطوير السياحة حول موقع التراث العالمي المقترح في جرش، الأردن" أن هناك إمكانيات اقتصادية للسياحة، ولكنها تواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية ومشاركة المجتمع في اتخاذ القرارات.
- التفاعل المحدود مع الفرص السياحية: يفتقر السكان المحليون إلى الفرص الاقتصادية التي توفرها السياحة البيئية، بسبب غياب برامج تدريبية تدعم توظيفهم في هذا القطاع وتمكنهم من استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة. كما يشير التقرير السنوي لوزارة البيئة الأردنية لعام 2023 إلى أهمية تعزيز المشاركة المجتمعية في البرامج البيئية والتنموية.
- أهمية السياسات الاقتصادية: تلعب السياسات الاقتصادية، مثل السياسة الضريبية، دوراً في تحفيز الاستثمار في السياحة البيئية. وفقاً لدراسة "دور السياسة الضريبية في تحفيز وتشجيع الاستثمار في الأردن"، يظهر المستثمرون رضاهم عن الحوافز المالية، ولكن هناك استياء من التطبيق العملي للقوانين الضريبية، مما يؤثر على فرص التوظيف والتطوير في السياحة.
- التعليم والتدريب: تشير الأبحاث إلى ضرورة تحسين التعليم والتدريب في المجالات البيئية والسياحية. فعلى سبيل المثال، توضح دراسة "أثر فعالية التدريب والتطوير على البلديات الأردنية" أن فعالية برامج التدريب تؤثر بشكل إيجابي على الأداء الوظيفي، مما يمكن أن يعزز من قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في السياحة البيئية.
- البيانات الإحصائية: تقدم البيانات الإحصائية من "الكتاب الإحصائي الأردني 2020" معلومات قيمة عن السياحة في الأردن، بما في ذلك مؤشرات الأداء السياحي والفرص المتاحة. يعتبر تحسين الوعي البيئي واستغلال الفرص السياحية ضروريين لتحقيق التنمية المستدامة في هذه المجتمعات.

## تحليل المشكلة

تتطلب معالجة ضعف الوعي البيئي جهوداً مشتركة من الحكومة والمجتمعات المحلية، بما في ذلك تحسين التعليم، وتعزيز السياسات الاقتصادية، وتوفير فرص التدريب، مما يساهم في تعزيز السياحة البيئية والتنمية المستدامة.

### 4. التمويل المحدود وأثره على السياحة البيئية:

يُعد نقص التمويل من أبرز العوائق أمام تطوير السياحة البيئية في بعض المحافظات. فالإستثمار في البنية التحتية والمشاريع البيئية يتطلب موارد مالية كبيرة من الحكومة أو المستثمرين. ومن أبرز التحديات المرتبطة بالتمويل المحدود:

- قلة الإستثمارات الخاصة: تشهد السياحة البيئية ضعفاً في جذب الإستثمارات الخاصة، إذ يفضل المستثمرون غالباً التوجه نحو قطاعات ذات ربحية أعلى، مثل الصناعة أو الزراعة التقليدية.
- الاعتماد الكبير على التمويل الحكومي: تعتمد هذه المناطق بشكل كبير على الدعم الحكومي، الذي غالباً ما يكون محدوداً ولا يفي بمتطلبات التطوير الشامل.

وفيما يلي تفصيل للتحديات المالية في السياحة البيئية مقارنةً بقطاعات أخرى، وتوضيح لنسب التمويل الحكومي مقابل الخاص، ومستويات الوعي البيئي بين المناطق الحضرية والريفية:

### 1) الإستثمار في السياحة البيئية مقارنةً بالقطاعات الأخرى

تسهم السياحة، بما في ذلك السياحة البيئية والثقافية، بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي الأردني، حيث تمثل نحو 13% من الاقتصاد الوطني. لكن لا توجد بيانات منفصلة تخص السياحة البيئية وحدها، حيث تدمج تحت فئة "السياحة العامة" (تقرير حالة البيئة 2016).

المقارنة مع القطاعات الأخرى: في عام 2020، استحوذ قطاع السياحة على 13.9% من إجمالي الإستثمارات، بما يعادل حوالي 68 مليون دينار أردني، بينما كان للقطاع الصناعي النصيب الأكبر بنسبة 67.6%، يليه قطاع الزراعة بنسبة 5.9%، ثم الصحة بنسبة 5.3% (التقرير السنوي 2023).



## تحليل المشكلة

(2) التمويل الحكومي مقابل التمويل الخاص للمشاريع البيئية  
التمويل من القطاع الخاص مقابل الحكومي: رغم غياب أرقام دقيقة حول استثمارات السياحة البيئية، تشير البيانات إلى استثمارات خاصة كبيرة في قطاعات عدة، مدفوعة بالحوافز التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار في الأردن. إلا أن البلاد شهدت انخفاضاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 62.6% في عام 2020، مما يعكس تحديات جذب رؤوس الأموال الدولية.  
المبادرات الحكومية في السياحة البيئية: تركز وزارة البيئة والحكومة الأردنية على الاستثمار في الاستدامة البيئية، بما يشمل السياحة البيئية ضمن خطط التنمية المستدامة.

### (3) مستويات الوعي البيئي في المناطق الحضرية والريفية

المناطق الحضرية: تمتاز بوعي بيئي مرتفع بسبب التركيز على الرقابة البيئية والتوعية بمواضيع التلوث، خاصة في المدن الكبرى حيث يزيد التعرض للملوثات، مثل ثاني أكسيد الكبريت (تقرير حالة البيئة 2016).

المناطق الريفية: يشهد الوعي البيئي في المناطق الريفية نمواً تدريجياً، مدعوماً بمشاركة المجتمعات المحلية في المشاريع السياحية البيئية والمبادرات المستدامة، التي تهدف إلى تعزيز الاستخدام الأمثل للأراضي ودعم السياحة البيئية. (YearBook 2020، ملحق الاستراتيجية).

تشمل استثمارات السياحة البيئية بشكل رئيسي برامج السياحة المستدامة بشكل عام، حيث يوجه التمويل الحكومي والخاص نحو أهداف التنمية المستدامة الشاملة. بينما يبرز الوعي البيئي بشكل أكبر في المناطق الحضرية، فإن المناطق الريفية تشهد تقدماً ملحوظاً من خلال مشاركتها المتزايدة في المشاريع البيئية والمبادرات المستدامة

### 5. الافتقار إلى التسويق السياحي الفعال:

تعتبر السياحة قطاعاً يعتمد بشكل كبير على التسويق والترويج لجذب السياح من الداخل والخارج. تعاني بعض المحافظات الأردنية من ضعف التسويق السياحي، حيث لم يتم الترويج لها بالشكل الكافي سواء محلياً أو دولياً، مما يحد من إمكانيات نموها السياحي. ومن مظاهر هذا الضعف:



## تحليل المشكلة

قلة الحملات الترويجية: هناك نقص في الحملات الترويجية التي تبرز المزايا الفريدة لهذه المحافظات، سواء من حيث السياحة البيئية أو التاريخية. الاعتماد على السياحة المحلية فقط: تنحصر الجهود التسويقية في الغالب على السياحة الداخلية، دون وضع استراتيجيات فعّالة لجذب السياح الدوليين، مما يضيق من فرص توسع القطاع السياحي في تلك المحافظات.

### التسويق السياحي في الأردن: الحملات والميزات

#### 1) حجم وميزانية الحملات الترويجية

- يواجه القطاع السياحي الأردني تحديات تتعلق بضعف استراتيجيات التسويق، وقلة الرحلات المباشرة، وتقديم الأردن كوجهة سياحية مستقلة. تعمل وزارة السياحة على تعزيز الرؤية التسويقية للترويج لما يتميز به الأردن من مواقع تاريخية وثقافية ودينية وطبيعية، بالإضافة إلى قطاعات سياحية متخصصة، مثل السياحة العلاجية والمغامرات.
- تركز الحملات التسويقية على تحقيق أقصى قيمة مقابل المال عبر الوصول لأكبر عدد من الجمهور بأقل التكاليف، وتستهدف كلاً من السوقين المحلي والدولي، مع إبراز التنوع الذي تتميز به الوجهات الأردنية.

#### 2) الاستثمارات والنفقات الترويجية

- حصة السياحة من الاستثمارات: حصل قطاع السياحة على 13.9% من إجمالي الاستثمارات في الأردن لعام 2020، والتي بلغت حوالي 68 مليون دينار أردني. ورغم عدم تفصيل الأرقام الخاصة بالتسويق وحده، إلا أن هذا الاستثمار يتضمن جزءاً مخصصاً للأنشطة الترويجية ضمن الميزانية الكلية للقطاع السياحي.

#### 3) اتجاهات السياحة الدولية والمحلية

- الوصول السياحي الدولي: شهدت أعداد الوافدين الدوليين إلى الأردن تذبذباً متأثراً بالعوامل العالمية والمحلية، خاصة خلال جائحة كورونا. في عام 2020، وصل إجمالي عدد الوافدين إلى 6.4 مليون، مع تركيز كبير على مطار الملكة علياء الدولي، مما يعكس اهتماماً بالأردن كوجهة سياحية عند توافر ظروف السفر الملائمة.

## السياسات الحالية

### ◆ قانون حماية البيئة رقم 52 لعام 2006

**المزايا:** كما ذكر، يقدم هذا القانون إطاراً شاملاً لحماية البيئة ويعزز من دور وزارة البيئة في الرقابة والتفتيش.

**الثغرات:** نقص الموارد لعمليات التفتيش يجعل من الصعب فرض الامتثال.

### ◆ سياسات إدارة النفايات

**المزايا:** تعزيز إعادة التدوير وتقليل النفايات.

**الثغرات:** نقص الوعي العام والمشاركة في برامج إعادة التدوير.

### ◆ إدارة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية

**المزايا:** حماية التنوع البيولوجي من خلال مناطق محمية.

**الثغرات:** نقص التمويل والمشاركة العامة.

### ◆ سياسة تغير المناخ

**المزايا:** تطوير استراتيجيات للتكيف مع آثار تغير المناخ.

**الثغرات:** تحديات في التنفيذ بسبب نقص الموارد.

### مراقبة جودة الهواء والضوضاء

**المزايا:** حماية الصحة العامة من خلال وضع معايير للتلوث.

**الثغرات:** نقص المراقبة الكافية للمنشآت الصناعية.

### سياسات السياحة المستدامة

**المزايا:** تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية.

**الثغرات:** تواجه تحديات في الترويج الفعال وجذب الاستثمارات السياحية.

### استراتيجية الاستثمار الوطني

**المزايا:** تسعى لتوفير بيئة استثمارية جاذبة، بما في ذلك حوافز ضريبية وإجراءات مبسطة للمستثمرين.

**الثغرات:** تحتاج إلى تحسين فعالية القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار.

### الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2015-2030

**المزايا:** تقدم رؤية شاملة للتنمية المستدامة عبر قطاعات متعددة، بما في ذلك التعليم، الصحة، والبيئة.

**الثغرات:** تحتاج إلى مزيد من التنسيق بين الجهات المختلفة لضمان تحقيق الأهداف المحددة.

### برنامج الطاقة المتجددة

**المزايا:** يهدف إلى زيادة نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني، مما يساعد في تقليل الاعتماد على المصادر التقليدية.

**الثغرات:** يتطلب استثمارات كبيرة وتعاون مع القطاع الخاص.

### استراتيجية الأمن المائي

**المزايا:** تهدف إلى ضمان إدارة فعالة لموارد المياه في ظل الضغوط المتزايدة.

**الثغرات:** تواجه تحديات في التنفيذ بسبب نقص التمويل والتقنيات.

## السياسات الحالية

### قانون تشجيع الاستثمار في الأردن



#### المزايا:

#### (1) حوافز ضريبية:

يقدم القانون حوافز ضريبية للمستثمرين، مثل الإعفاءات الضريبية لفترات معينة، مما يزيد من جاذبية الاستثمار في الأردن.

#### (2) تسهيل الإجراءات:

يهدف القانون إلى تبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة لتأسيس الشركات، مما يسهل على المستثمرين بدء أعمالهم بسرعة.

#### (3) توفير الحماية القانونية:

يوفر القانون حماية قانونية للمستثمرين، بما في ذلك حقوق الملكية وحماية الاستثمارات من التعديات، مما يعزز الثقة في البيئة الاستثمارية.

#### (4) دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يشجع القانون على الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم دعم مالي وتدريب، مما يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي.

#### (5) تحديد القطاعات المستهدفة:

يحدد القانون القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مثل التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، والزراعة، مما يوجه الاستثمار نحو مجالات ذات تأثير إيجابي على التنمية المستدامة.

#### (6) الامتيازات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي:

يقدم تسهيلات خاصة للمستثمرين الأجانب، مثل حق تملك المشاريع دون الحاجة لشريك محلي، مما يجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية.

## الثغرات:

### (1) عدم كفاية الترويج:

بالرغم من وجود مزايا، إلا أن هناك نقصاً في الترويج الفعّال للقانون والمزايا المرتبطة به، مما قد يؤدي إلى عدم وعي المستثمرين بها.

### (2) تحديات البيروقراطية:

على الرغم من جهود تبسيط الإجراءات، لا يزال بعض المستثمرين يواجهون تحديات بيروقراطية، مثل بطء الحصول على التصاريح والموافقات.

### (3) محدودية التمويل:

قد تعاني المشاريع من نقص التمويل اللازم، خاصة في المراحل الأولى من تطوير الأعمال، مما يعيق نمو الاستثمارات.

### (4) انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي:

قد تؤثر الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في المنطقة سلباً على قرارات الاستثمار.

### (5) نقص الكفاءات المحلية:

هناك حاجة أكبر لتطوير المهارات والكفاءات المحلية لدعم المشاريع الجديدة، مما قد يجعل المستثمرين يعتمدون على الخبرات الخارجية.

### (6) عدم وضوح بعض السياسات:

قد تكون بعض السياسات المتعلقة بالاستثمار غير واضحة أو قابلة للتفسير بعدة طرق، مما يؤدي إلى انعدام الثقة بين المستثمرين.

لضمان نجاح الدراسة وتحقيق أهدافها، تمت مراجعة الأدبيات المتاحة المتعلقة بالسياحة والاستثمار البيئي في الأردن، حيث تم التركيز على نوعين رئيسيين من المصادر التي تسهم في بناء قاعدة معرفية قوية. أولاً، تم تحليل مجموعة من البحوث الأكاديمية التي تناولت موضوعات مرتبطة بالسياحة والاستثمار البيئي، حيث سلطت هذه الدراسات الضوء على التوجهات والتحديات في هذا المجال. ثانياً، تم دراسة التقارير الحكومية الصادرة عن وزارة السياحة والآثار والهيئات المعنية، والتي تتناول السياسات والبرامج المعتمدة في تطوير قطاع السياحة. هذه المراجعة شملت دراسة تأثير السياحة على البيئة، والبحث في فرص الاستثمار في السياحة البيئية، وكذلك الاطلاع على الخطط الاستراتيجية والتقييمات الدورية للأداء السياحي. تسهم هذه الدراسات والتقارير في توفير فهم شامل للتحديات والفرص المرتبطة بالسياحة والاستثمار البيئي في الأردن، مما يمهد الطريق لتطوير استراتيجيات فعالة تعزز من هذا القطاع في المحافظات المعنية.

تمت مراجعة الأدبيات المتاحة المتعلقة بالسياحة والاستثمار البيئي في الأردن، وذلك من خلال التركيز على نوعين رئيسيين من المصادر:

### 1. البحوث الأكاديمية:

تم تحليل مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات مرتبطة بالسياحة والاستثمار البيئي، حيث ساهمت هذه الأبحاث في بناء قاعدة معرفية تسلط الضوء على التوجهات والتحديات في هذا المجال. أبرز ما تم التركيز عليه:

- تأثير السياحة على البيئة: العديد من الدراسات استعرضت العلاقة بين السياحة والتنمية البيئية، مسلطة الضوء على كيف يمكن أن تؤدي السياحة غير المستدامة إلى تدهور البيئة، مثل تلوث المياه والتربة وفقدان التنوع البيولوجي.
- فرص الاستثمار في السياحة البيئية: بحثت دراسات في كيفية تعزيز الاستثمار في السياحة البيئية كوسيلة لتعزيز الاقتصاد المحلي وحماية البيئة، حيث تم تقديم نماذج ناجحة من دول أخرى يمكن تطبيقها في السياق الأردني.

### 2. التقارير والاحصائيات الحكومية:

تم دراسة التقارير الصادرة عن وزارة السياحة والآثار والهيئات الحكومية الأخرى، والتي تسلط الضوء على السياسات والبرامج المعتمدة في تطوير قطاع السياحة. ومن أهم هذه التقارير:

- الخطط الاستراتيجية: شملت تقارير الوزارة استراتيجيات التنمية السياحية التي تهدف إلى تعزيز الاستثمار في السياحة البيئية في مختلف المحافظات، بما في ذلك البلقاء والكرك وعجلون.
- تقييم الأداء السياحي: تضمنت التقارير تقييمات دورية للأداء السياحي في الأردن، بما في ذلك تحليل العوائق والتحديات التي تواجه هذا القطاع في المحافظات المستهدفة، مما يوفر معلومات مهمة لصانعي السياسات.
- الدراسات البيئية: تناولت بعض التقارير التأثيرات البيئية للنشاطات السياحية وأهمية وضع استراتيجيات للحفاظ على الموارد الطبيعية، مع التركيز على أهمية تكامل السياحة مع التنمية المستدامة.
- تساهم هذه الدراسات والتقارير في توفير فهم شامل للتحديات والفرص المرتبطة بالسياحة والاستثمار البيئي في الأردن، مما يمهد الطريق لتطوير استراتيجيات فعالة تعزز من هذا القطاع في المحافظات المعنية.

## استراتيجيات بديلة

لتعزيز السياحة والاستثمار البيئي في محافظات البلقاء والكرك وعجلون، يمكن اقتراح عدة حلول استراتيجية تتناول التحديات المحددة التي تم تحليلها سابقاً. تتضمن هذه الحلول:

### 1. تحسين البنية التحتية السياحية:

تعتبر البنية التحتية السياحية الأساس الذي يعتمد عليه نجاح أي مشروع سياحي. لتحسين هذه البنية في محافظات البلقاء والكرك وعجلون، يجب التركيز على تطوير شبكة المواصلات. هذا يشمل تحديث الطرق الحالية وإنشاء طرق جديدة تربط بين المعالم السياحية الرئيسية. يجب أن تتم صيانة الطرق القائمة بشكل دوري، خاصة في المناطق الجبلية والنائية التي تفتقر إلى الوصول الجيد. تعتبر هذه الخطوة ضرورية لتسهيل وصول السياح ولتقديم تجربة سفر مريحة وآمنة.

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري زيادة المرافق السياحية في المنطقة. يتطلب ذلك إنشاء وتطوير فنادق ومطاعم ومرافق ترفيهية تتماشى مع البيئة المحلية وتلبي احتياجات السياح. يمكن أن تشمل المرافق الجديدة خيارات متنوعة تلبي جميع الفئات، من الفخمة إلى الاقتصادية. يساهم ذلك في تحسين تجربة الزوار ويشجع على زيادة مدة إقامتهم، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي. لضمان نجاح هذه المبادرات، ينبغي تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مما يتيح تضافر الجهود لتحقيق تحسينات مستدامة تعزز السياحة البيئية.

### 2. تعزيز الوعي البيئي:

يعد تعزيز الوعي البيئي أمراً حيوياً لضمان نجاح السياحة المستدامة. يجب أن تتضمن الاستراتيجيات المعتمدة برامج توعية تستهدف المجتمعات المحلية، لرفع مستوى الوعي حول أهمية السياحة البيئية وتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد والبيئة. يتطلب ذلك تنظيم ورش عمل وندوات تعليمية تعزز الفهم لأهمية الحفاظ على البيئة ودورها في تعزيز السياحة.

يمكن أن تشمل البرامج أيضاً توجيه السكان المحليين نحو كيفية الاستفادة من الفرص السياحية. على سبيل المثال، يمكن تعليمهم كيفية تقديم خدمات صديقة للبيئة، مثل تنظيم جولات إرشادية تعتمد على التجارب الثقافية المحلية والطبيعة.

إضافة إلى ذلك، يجب تطوير شراكات مع المؤسسات التعليمية والمجتمعات المحلية لتعزيز هذه البرامج. على سبيل المثال، يمكن تنظيم فعاليات توعوية مشتركة تشمل المدارس والبلديات. من خلال توفير المعرفة والموارد، يمكن تحفيز السكان على المشاركة الفعالة في حماية البيئة، مما يساهم في تحسين التجربة السياحية بشكل عام ويعزز من الفوائد الاقتصادية المرتبطة بالسياحة البيئية.

## استراتيجيات بديلة

### 3. تطوير استراتيجيات تنمية مستدامة:

تعتبر الاستراتيجيات التنموية المستدامة جزءاً أساسياً من تعزيز السياحة البيئية في المحافظات المذكورة. يجب على الحكومة وضع سياسات شاملة تأخذ في الاعتبار حماية البيئة وتعزيز السياحة في آن واحد. يتضمن ذلك تطوير خطط طويلة الأمد للتنمية المستدامة، حيث تضمن هذه السياسات توازناً بين النشاط الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية. من الضروري أيضاً تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، حيث يمكن أن تلعب الشركات دوراً محورياً في تنفيذ مشاريع سياحية تستند إلى مبادئ التنمية المستدامة. يتطلب ذلك تقديم حوافز للمستثمرين لتطوير مشاريع تركز على الحفاظ على البيئة وتعزيز التجربة السياحية. علاوة على ذلك، يجب أن تشمل السياسات مجموعة من المعايير والإجراءات التي تساعد في تقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية الجديدة. ذلك سيساهم في تقليل الآثار السلبية على البيئة ويعزز من الاستدامة. إن تعزيز الوعي لدى المستثمرين بأهمية السياحة المستدامة يمكن أن يساهم أيضاً في تحقيق نتائج إيجابية على المدى الطويل، مما يدعم النمو الاقتصادي المستدام ويعزز من رفاهية المجتمع المحلي.

### 4. زيادة الاستثمارات في السياحة البيئية:

تحفيز الاستثمارات في السياحة البيئية يعتبر أحد الأبعاد الأساسية لتعزيز الاقتصاد المحلي. يجب على الحكومة تقديم حوافز مالية جذابة للمستثمرين في هذا المجال، مثل الإعفاءات الضريبية والدعم المالي لمشاريع السياحة البيئية. هذه الحوافز ستشجع الشركات والمستثمرين على استكشاف الفرص المتاحة في المحافظات، مما يساعد في تنمية مشاريع جديدة تعزز من السياحة البيئية. إلى جانب ذلك، يتعين أن تكون هناك حملات تسويقية موجهة لجذب المستثمرين المحليين والدوليين، مع تسليط الضوء على الإمكانيات السياحية الفريدة التي تقدمها هذه المحافظات. يمكن استخدام منصات التواصل الاجتماعي والفعاليات المعنية بالترويج للسياحة لعرض المشاريع الناجحة الحالية والتي يمكن أن تشكل نماذج يحتذى بها.

علاوة على ذلك، يجب تسليط الضوء على كيفية تأثير السياحة البيئية بشكل إيجابي على المجتمعات المحلية، حيث يمكن أن تساهم هذه المشاريع في خلق فرص عمل وزيادة الدخل للسكان المحليين. من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة وضمنان الشفافية والموثوقية، يمكن تعزيز اهتمام المستثمرين وزيادة مستوى الاستثمارات في السياحة البيئية.



## استراتيجيات بديلة

### 5. التسويق والترويج الفعال

التسويق الفعال هو عنصر أساسي لجذب السياح وتعزيز السياحة البيئية في محافظات البقاء والكرك وعجلون. يتطلب الأمر تطوير استراتيجيات تسويقية مبتكرة تستهدف السياح المحليين والدوليين، مع التركيز على المعالم السياحية الفريدة التي تقدمها هذه المناطق. يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات إنشاء محتوى ترويجي يجسد الجمال الطبيعي والثقافي للمنطقة.

علاوة على ذلك، يجب استغلال وسائل التواصل الاجتماعي كأداة فعالة للترويج. عبر إنشاء حملات تسويقية جذابة على منصات مثل إنستغرام وفيسبوك، يمكن جذب انتباه السياح بشكل أكبر. يمكن أيضاً استخدام القصص والتجارب الشخصية للسياح الذين زاروا المنطقة، مما يساعد في بناء سمعة إيجابية ويعزز من صورة الوجهة السياحية.

يمكن تنظيم فعاليات محلية ودولية للترويج للمشاريع السياحية والمناسبات الثقافية، مثل المهرجانات والمعارض. هذه الفعاليات يمكن أن توفر فرصة للتفاعل المباشر بين السياح والمجتمعات المحلية، مما يعزز من تجربة الزوار. من خلال هذه الجهود، يمكن تحسين الوعي حول السياحة البيئية وزيادة الإقبال على زيارة هذه المحافظات، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي.

### 6. تقييم الأثر البيئي:

تقييم الأثر البيئي يعتبر خطوة مهمة في ضمان استدامة السياحة البيئية. قبل بدء أي مشروع سياحي، ينبغي إجراء دراسات تقييم بيئي شاملة لضمان عدم تأثيرها سلباً على البيئة المحلية. هذه الدراسات تساعد في تحديد المخاطر المحتملة وتقييم التأثيرات على النظم البيئية.

يجب أن تشمل الدراسات تقييمات لمختلف العوامل، مثل جودة المياه، والنباتات والحيوانات المحلية، والمجتمعات السكانية. بعد إجراء التقييمات، ينبغي أن تكون هناك خطط واضحة للإدارة تتضمن إجراءات للحد من التأثيرات السلبية. يمكن أن تشمل هذه الإجراءات تعزيز استخدام الموارد المستدامة وتقليل النفايات.

علاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك إطار عمل يضمن متابعة التقدم وتقييم فعالية الخطط المنفذة. يمكن أن تشمل هذه المتابعات تقارير دورية تقيم الأثر البيئي وتقدم توصيات لتحسين الأداء. من خلال تنفيذ هذه الدراسات والتقارير بشكل دوري، يمكن تعزيز الشفافية وبناء ثقة بين المستثمرين والسكان المحليين، مما يساهم في تحقيق التوازن بين التنمية السياحية وحماية البيئة.

## استراتيجيات بديلة

### 7. تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية:

تعتبر الأطر القانونية والتنظيمية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع السياحة. يجب على الحكومة مراجعة وتحديث القوانين واللوائح المتعلقة بالبيئة والسياحة والاستثمار لتكون متوافقة مع أفضل الممارسات العالمية. يتطلب ذلك تقييم التشريعات الحالية وتحديد الثغرات التي قد تعيق التنمية المستدامة. يمكن أن تشمل الإجراءات تحديث قوانين حماية البيئة وتنظيم الأنشطة السياحية، بما يضمن تحقيق التوازن بين التطوير وحماية الموارد الطبيعية. يجب أن تكون التشريعات مرنة وتسمح بالابتكار مع الحفاظ على المعايير البيئية العالية. بالإضافة إلى ذلك، يتعين تبسيط الإجراءات البيروقراطية للمستثمرين لتسهيل عملية الاستثمار في السياحة. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء منصات إلكترونية لتقديم الطلبات والموافقات، مما يساعد في تسريع الإجراءات وتقليل الوقت المطلوب لإطلاق المشاريع. من خلال تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية، يمكن زيادة جاذبية الأردن كوجهة للاستثمار، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويعزز من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

### 8. تعزيز الاستدامة في السياحة:

تعزيز الاستدامة في السياحة هو أحد الأهداف الأساسية لتطوير السياحة البيئية. يجب التركيز على الترويج للسياحة التي تعزز من استدامة البيئة وتعزز التجارب الثقافية المحلية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير برامج سياحية تتضمن عناصر مستدامة، مثل الجولات البيئية والأنشطة الثقافية التي تعكس التراث المحلي. علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز الشراكات مع المجتمعات المحلية لضمان استفادتها من العائدات السياحية. يمكن أن تشمل هذه الشراكات إنشاء مشروعات مشتركة تساهم في تطوير السياحة المستدامة، مما يعزز من فرص العمل للسكان المحليين ويعزز من استدامة الاقتصاد المحلي. كما يمكن اعتماد معايير للضيافة المستدامة تشمل استخدام موارد الطاقة المتجددة والمواد المحلية في إنشاء المرافق السياحية. من خلال تطبيق هذه المعايير، يمكن تقليل الآثار السلبية على البيئة وزيادة مستوى الوعي البيئي لدى الزوار. في النهاية، من خلال هذه الجهود المشتركة، يمكن تعزيز السياحة المستدامة التي تحافظ على البيئة وتدعم الاقتصاد المحلي، مما يساهم في تحسين جودة الحياة للسكان المحليين ويعزز من جاذبية المنطقة كوجهة سياحية.

## 9. زيادة الوعي العام والمشاركة المجتمعية:

تعد زيادة الوعي العام والمشاركة المجتمعية عنصراً أساسياً في تعزيز السياحة البيئية. يمكن تنظيم حملات توعوية تستهدف السكان المحليين لرفع مستوى الوعي حول أهمية الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية. ينبغي أن تتضمن هذه الحملات أنشطة تعليمية وترفيهية تشجع المجتمع على المشاركة الفعالة. يمكن أن تشمل هذه الأنشطة ورش عمل، ومحاضرات، وفعاليات مجتمعية تهدف إلى تعزيز المعرفة البيئية. على سبيل المثال، يمكن تنظيم أيام تطوعية لتنظيف المناطق السياحية أو زراعة الأشجار، مما يساهم في تعزيز شعور الانتماء لدى السكان تجاه بيئتهم. علاوة على ذلك، يجب تفعيل دور المجتمع المدني في تطوير السياسات البيئية والسياحية. من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية، يمكن أن يتمكن السكان المحليون من التعبير عن احتياجاتهم ومخاوفهم، مما يساعد في توجيه السياسات بشكل أفضل. يمكن أن يساهم تعزيز الوعي العام والمشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة ويعزز من فعالية الجهود المبذولة لحماية البيئة، مما يؤدي إلى تحسين تجربة الزوار وزيادة العائدات الاقتصادية للسياحة.

## 10. تنمية القدرات وتدريب الموارد البشرية:

تعتبر تنمية القدرات وتدريب الموارد البشرية من العناصر الحيوية لدعم السياحة البيئية في البقاء والكرك وعجلون. ينبغي إنشاء برامج تدريبية لموظفي الحكومة والقطاع الخاص في مجالات الإدارة البيئية والسياحية، مما يضمن أن يتمتع العاملون في هذا المجال بالمعرفة اللازمة لتحقيق الاستدامة. يمكن أن تتضمن هذه البرامج ورش عمل ودورات تدريبية تستهدف تطوير مهارات العاملين في مجالات السياحة والبيئة. على سبيل المثال، يمكن توفير تدريبات في مجال تقديم الخدمات السياحية المستدامة، أو كيفية إدارة الأنشطة البيئية بشكل فعال. علاوة على ذلك، يجب تعزيز المهارات المحلية من خلال تشجيع الشباب على الانخراط في التدريب المهني. يمكن إنشاء برامج تدريبية تستهدف الشباب، مع توفير فرص عمل في مجال السياحة البيئية بعد إتمام التدريب. بتطوير القدرات البشرية وتعزيز المهارات، يمكن تحسين جودة الخدمات السياحية وزيادة القدرة التنافسية للوجهة. هذا يعزز من نجاح السياحة البيئية ويضمن الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

## 11. تشجيع الابتكار والتكنولوجيا:

تشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا في مجال السياحة البيئية يعتبران من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. يمكن أن تلعب التقنيات الحديثة دوراً محورياً في تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز التجربة السياحية. يجب تقديم حوافز للشركات التي تطور تقنيات جديدة لتحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل النفقات.

يمكن أن تشمل الابتكارات استخدام التطبيقات الذكية لتحسين تجربة الزوار، مثل تطبيقات الهواتف التي تقدم معلومات حية عن المواقع السياحية، أو الجولات الافتراضية التي تساعد السياح في التخطيط لرحلاتهم. كما يمكن استخدام التكنولوجيا لتعزيز المشاركة المجتمعية، من خلال منصات تفاعلية تسمح للسكان المحليين بالتفاعل مع السياح وتبادل الخبرات. علاوة على ذلك، يمكن تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة في المرافق السياحية، مثل استخدام الطاقة الشمسية أو الرياح. هذا لا يساعد فقط في تقليل التأثيرات البيئية، بل أيضاً في تقليل تكاليف التشغيل. من خلال تعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيا، يمكن تحقيق تقدم كبير في قطاع السياحة البيئية، مما يسهم في زيادة جاذبية المنطقة كوجهة سياحية مستدامة.

## 12. تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة:

تعتبر الطاقة المتجددة عنصراً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة في مجال السياحة البيئية. يجب تقديم حوافز مالية للشركات التي تستثمر في مشاريع الطاقة المتجددة، مثل الإعفاءات الضريبية أو الدعم المالي، مما يساعد في تعزيز الاستدامة البيئية ويقلل من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية. يمكن أن تشمل مشاريع الطاقة المتجددة تركيب الألواح الشمسية في الفنادق والمرافق السياحية، مما يسهم في تقليل استهلاك الطاقة التقليدية. يمكن أيضاً التفكير في مشاريع طاقة الرياح في المناطق المناسبة، حيث تسهم هذه المشاريع في توفير طاقة نظيفة ومستدامة. علاوة على ذلك، يجب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات الطاقة المتجددة. يمكن تبادل الخبرات والمعرفة مع الدول المجاورة لتعزيز تقنيات الطاقة النظيفة وتحقيق أقصى من الفوائد الاقتصادية والبيئية. من خلال تعزيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة، يمكن تحسين استدامة السياحة البيئية، مما يسهم في تحسين الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة، ويعزز من موقف الأردن كوجهة سياحية مستدامة.

## 13. تطوير نظام شامل لجمع البيانات:

إنشاء نظام شامل لجمع البيانات وتحليلها يعد خطوة حيوية في تعزيز السياحة البيئية. يجب تطوير قاعدة بيانات تتعلق بالبيئة والسياحة، مما يمكن من تقييم التأثيرات البيئية وتوجيه صنع السياسات بشكل أفضل. تشمل البيانات التي يجب جمعها معلومات عن جودة البيئة، والمناطق السياحية، ونشاط السياحة المحلية، بالإضافة إلى آراء الزوار والسكان المحليين. من خلال تحليل هذه البيانات، يمكن تحديد الاتجاهات والتوجهات في القطاع السياحي. علاوة على ذلك، ينبغي إصدار تقارير دورية عن الوضع البيئي والسياحي، مما يساعد في تقييم التقدم ومراجعة السياسات المتبعة. يمكن أن تتضمن هذه التقارير توصيات لتحسين الأداء وتعزيز الاستدامة.

## استراتيجيات بديلة

بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث، يمكن استخدام هذه البيانات في تطوير برامج تعليمية وبحثية تعزز من الوعي بأهمية السياحة البيئية. من خلال هذا النظام الشامل، يمكن تحقيق تحسين مستدام في الأداء البيئي والسياحي، مما يسهم في تعزيز تجربة الزوار ويعزز من نجاح السياحة المستدامة.

### 14. الشراكات الدولية:

تعتبر الشراكات الدولية عاملاً أساسياً في تعزيز السياحة البيئية وتبادل الخبرات. ينبغي على الأردن الانخراط مع المنظمات الدولية للحصول على الدعم الفني والمالي لتنفيذ المشاريع البيئية والتنمية. يمكن أن تسهم هذه الشراكات في تحسين استدامة السياحة من خلال توفير المعرفة والخبرات العالمية.

يمكن أن تشمل الشراكات تبادل الممارسات الجيدة في إدارة السياحة البيئية، وتطوير برامج تدريبية مشتركة، وتسهيل الوصول إلى تقنيات جديدة. يمكن أيضاً التعاون في إقامة مشاريع بحثية تهدف إلى دراسة تأثيرات السياحة على البيئة وطرق تحسين الاستدامة. علاوة على ذلك، يجب على الأردن المشاركة في الفعاليات الدولية المتعلقة بالسياحة البيئية، مثل المؤتمرات والمنتديات، مما يعزز من وجوده على الساحة العالمية ويتيح له تبادل الأفكار والتجارب مع الدول الأخرى.

من خلال هذه الشراكات الدولية، يمكن تعزيز السياحة البيئية وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية مستدامة، مما يسهم في تحسين جودة الحياة للسكان المحليين ويعزز من جاذبية المنطقة كوجهة سياحية.

تتطلب تعزيز السياحة والاستثمار البيئي في محافظات البلقاء والكرك وعجلون تنفيذ حلول شاملة ومتعددة الجوانب، تستند إلى التعاون بين الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص. من خلال تحسين البنية التحتية وزيادة الوعي البيئي وتطوير استراتيجيات مستدامة، يمكن تحقيق تنمية اقتصادية تعود بالنفع على المجتمع وتحافظ في الوقت نفسه على البيئة.

## التوصيات

### 1) تحسين البنية التحتية:

تطوير شبكات الطرق والمواصلات لتسهيل وصول السياح إلى المواقع الطبيعية والتاريخية، وخاصة في المناطق الجبلية والنائية. إنشاء وتطوير مرافق سياحية تتماشى مع البيئة المحلية، مثل الفنادق والمطاعم والمرافق الترفيهية، مع التركيز على تقديم خدمات تناسب مع متطلبات السياحة البيئية.

### 2) تعزيز الوعي البيئي:

تنظيم حملات توعية وبرامج تعليمية لتعزيز الوعي البيئي لدى المجتمعات المحلية والسياح. تشجيع السكان المحليين على المشاركة في الفرص السياحية البيئية، مثل تنظيم جولات إرشادية تعتمد على التجارب الثقافية والطبيعية.

### 3) تطوير استراتيجيات تنمية مستدامة:

وضع خطط تنمية طويلة الأمد تحافظ على التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية، مع تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

### 4) تشجيع الاستثمار في السياحة البيئية:

تقديم حوافز مالية وإعفاءات ضريبية لجذب المستثمرين لمشاريع السياحة البيئية. الترويج للمحافظات كمناطق واعدة للاستثمار من خلال حملات تسويقية، تستعرض المقومات السياحية الفريدة وتوجه الدعوات للمستثمرين المحليين والدوليين.

### 5) تطبيق استراتيجيات تسويقية فعالة:

إنشاء استراتيجيات تسويقية مبتكرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لاستهداف السياح المحليين والدوليين. تنظيم فعاليات ومهرجانات محلية للترويج للمحافظات كوجهات سياحية بيئية وثقافية.

### 6) تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية:

مراجعة وتحديث القوانين المتعلقة بحماية البيئة والتنظيم السياحي لضمان تنفيذ التنمية المستدامة، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية للمستثمرين.

### 7) دعم المشاريع البيئية والطاقة المتجددة:

تشجيع استخدام الطاقة المتجددة في المرافق السياحية عبر توفير الدعم المالي للشركات التي تستثمر في هذا المجال، مما يقلل من الأثر البيئي للمشاريع.



## خطة التنفيذ

المرحلة الأولى: الأساسيات (6-12 شهراً).

- التنسيق مع الجهات الحكومية: عقد اجتماعات تنسيقية بين وزارة السياحة والآثار ووزارة البيئة والمجالس المحلية في المحافظات لتحديد الأولويات وتوزيع المهام.
- التخطيط التفصيلي للبنية التحتية: وضع خطة شاملة لتطوير الطرق والمرافق السياحية الأساسية، وتحديد مواقع المشاريع ذات الأولوية.
- حملات توعية مبدئية: إطلاق برامج توعوية تشمل المجتمعات المحلية حول أهمية السياحة البيئية وتأثيرها الإيجابي.

المرحلة الثانية: التنفيذ والتوسعة (1-3 سنوات)

- تنفيذ مشاريع البنية التحتية: بدء إنشاء وتطوير الطرق والمرافق السياحية.
- إطلاق الحملات الترويجية: تنظيم حملات تسويقية تستهدف السياح المحليين والدوليين، مع التركيز على المحتوى الرقمي والمنصات الاجتماعية.
- التواصل مع المستثمرين: عقد ملتقيات استثمارية للترويج لفرص الاستثمار في السياحة البيئية وتقديم الحوافز المالية.

المرحلة الثالثة: التقييم والتحسين (بعد 3 سنوات)

- تقييم الأثر البيئي والاجتماعي: إجراء دراسات دورية لتقييم تأثير المشاريع السياحية على البيئة والمجتمعات المحلية.
- تحسين وتطوير الأنظمة القائمة: مراجعة وتحديث القوانين والسياسات المتعلقة بالسياحة البيئية بناءً على نتائج التقييمات.
- لتحسين المستمر للمرافق والخدمات: تنفيذ خطط لتحسين جودة الخدمات السياحية واستدامتها بناءً على آراء السياح والمجتمعات.
- من خلال هذه التوصيات والخطة التنفيذية، يمكن تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة في محافظات البلقاء والكرك وعجلون، مما يعزز من قيمة السياحة البيئية ويدعم الاقتصاد المحلي.

## الخاتمة

تسلط هذه الدراسة الضوء على التحديات والفرص المتعلقة بالسياحة والاستثمار البيئي في محافظات البلقاء والكرك وعجلون، حيث تمثل السياحة البيئية عنصراً حيوياً لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد المحلي. من خلال تحليل الأدبيات السابقة والبيانات المجمعة، يمكن الاستنتاج أن هناك حاجة ملحة لتحسين البنية التحتية السياحية وتعزيز الوعي البيئي بين المجتمعات المحلية. كما تبرز التوصيات ضرورة تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، وتطوير برامج تدريبية لتأهيل العاملين في القطاع السياحي. علاوة على ذلك، فإن الاستثمار في مشاريع السياحة البيئية وتحسين جودة الخدمات السياحية سيكون له تأثير إيجابي على جذب المزيد من الزوار. بالنظر إلى الموارد الطبيعية والثقافية الغنية التي تتمتع بها هذه المناطق، فإن تطبيق استراتيجيات مستدامة سيكون له دور بارز في تحسين الوضع السياحي وتعزيز التنمية المستدامة في المستقبل.



## المراجع

International Tourism Highlights <https://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284421152.1>

2. أبرز المشاريع التنموية والخدمات في محافظة الكرك: [https://backend.royanews.tv/storage/images/inner/20241015/al\\_karak\\_presentation\\_V3.pdf](https://backend.royanews.tv/storage/images/inner/20241015/al_karak_presentation_V3.pdf)

3. ربع قرن من التحديث والحلول المستدامة في تنمية محافظات المملكة: <https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=270630&lang=ar&name=news>

4. Jordan - Community Infrastructure Development Project (English). <http://documents1.worldbank.org/curated/en/666801468273337082/pdf/30994.pdf>

5. Estimated 1.6 million People in Jordan to Benefit from New Project to Tackle Jordan's Water Crisis and Build Climate Resilience <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/06/18/estimated-1-6-million-people-in-jordan-to-benefit-from-new-project-to-tackle-jordan-s-water-crisis-and-build-climate-res>

6. Strategic assessment: The 2019 Project Pipeline for Jordan And Investment Opportunities: <https://documents.worldbank.org/curated/en/445051554135426057/pdf/Strategic-Assessment-The-2019-Project-Pipeline-for-Jordan-and-Investment-Opportunities.pdf>

7. الملكة رانيا تطلق في الكرك مشاريع المبادرة التنموية الشاملة لمؤسسة نهر الاردن: <https://www.queenrania.jo/ar/media/press/her-majesty-queen-rania-al-abdullah-visits-al-karak-and-launches-jrf%E2%80%99s-comprehensive-dev>

International Tourism Highlights <https://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284421152.8>

9. Honey, M. (2008) Ecotourism and Sustainable Development. Island Press, London. <https://www.scirp.org/reference/referencespapers?referenceid=1772552>

10. ملحق الاستراتيجية الوطنية للسياحة في الاردن 2021 - 2025 [https://www.mota.gov.jo/ebv4.0/root\\_storage/ar/eb\\_list\\_page/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82\\_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D8%A9.pdf](https://www.mota.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D8%A9.pdf)

11. World Bank. (2021). Jordan - Systematic Country Diagnostic. <http://documents1.worldbank.org/curated/en/099030524153512269/pdf/BOSIB1c59bd695098183bb1a7e87019d0311.3.pdf>

12. Arabyat, Y., & Daoud, H. E. (2024). The Role of Tax Policy in Stimulating and Encouraging Investment in Jordan. In Advances in Emerging Financial Technology and Digital Money (pp. 143-155). CRC Press.

13. Department of Statistics - Jordan. (2020). Statistical Yearbook 2020. [https://dosweb.dos.gov.jo/databank/yearbook/YearBook\\_2020.pdf](https://dosweb.dos.gov.jo/databank/yearbook/YearBook_2020.pdf)

14. [https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1\\_\(%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9\)](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1_(%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9)) محافظة البلقاء.

15. Arabyat, Y., & Daoud, H. E. (2024). The Role of Tax Policy in Stimulating and Encouraging Investment in Jordan. In Advances in Emerging Financial Technology and Digital Money (pp. 143-155). CRC Press

1. Dbaisi, A., & Alzbuon, N. (2023). Assessment of the tourism experience in the castles of Ajloun and Alkarak in Jordan on the Electronic Websites. An-Najah University Journal for Research-B (Humanities), 38(1), 109-144. [https://journals.najah.edu/media/journals/full\\_texts/4\\_DKLibab.pdf](https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/4_DKLibab.pdf)
2. Ministry of Interior. (n.d.). Ajloun Governorate. Retrieved October 26, 2023, from [https://moi.gov.jo/EN/ListDetails/Governorates\\_and\\_Sectors/57/11](https://moi.gov.jo/EN/ListDetails/Governorates_and_Sectors/57/11)
3. Honey, M. (2008) Ecotourism and Sustainable Development. Island Press, London. <https://www.scirp.org/reference/referencespapers?referenceid=1772552>
4. 2021 - 2025 الاردن في السياحة الوطنية الاستراتيجية ملحق [https://www.mota.gov.jo/ebv4.0/root\\_storage/ar/eb\\_list\\_page/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82\\_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D8%A9.pdf](https://www.mota.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D8%A9.pdf)
5. World Bank. (2021). Jordan - Systematic Country Diagnostic. <http://documents1.worldbank.org/curated/en/099030524153512269/pdf/BOSIB1c59bd695098183bb1a7e87019d033.pdf>
6. Arabyat, Y., & Daoud, H. E. (2024). The Role of Tax Policy in Stimulating and Encouraging Investment in Jordan. In Advances in Emerging Financial Technology and Digital Money (pp. 143-155). CRC Press.
7. Department of Statistics - Jordan. (2020). Statistical Yearbook 2020. [https://dosweb.dos.gov.jo/databank/yearbook/YearBook\\_2020.pdf](https://dosweb.dos.gov.jo/databank/yearbook/YearBook_2020.pdf)
8. [1] [https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1\\_\(%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1_(%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9) محافظة البلقاء.
9. Arabyat, Y., & Daoud, H. E. (2024). The Role of Tax Policy in Stimulating and Encouraging Investment in Jordan. In Advances in Emerging Financial Technology and Digital Money (pp. 143-155). CRC Press.
10. Dbaisi, A., & Alzbuon, N. (2023). Assessment of the tourism experience in the castles of Ajloun and Alkarak in Jordan on the Electronic Websites. An-Najah University Journal for Research-B (Humanities), 38(1), 109-144. [https://journals.najah.edu/media/journals/full\\_texts/4\\_DKLibab.pdf](https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/4_DKLibab.pdf)
11. Ministry of Interior. (n.d.). Ajloun Governorate. Retrieved October 26, 2023, from [https://moi.gov.jo/EN/ListDetails/Governorates\\_and\\_Sectors/57/11](https://moi.gov.jo/EN/ListDetails/Governorates_and_Sectors/57/11)
12. <https://telefericajloun.jo/ar/about-us> تلفريك عجلون
13. Al Ouran, N. (2010). Facilitating Financing for Sustainable Forest Management in Small Islands Developing States and Low Forest Cover Countries. indufor.
14. Khasawneh, N. A., Al Rousan, R., Bader, M., Mayyas, A. S., & Slehat, M. (2023). Perception of Local Community Towards Tourism Development: A Study on Rural Tourism Sites of Jordan. Geo Journal of Tourism and Geosites, 50(4), 1232-1239. <https://gtg.webhost.uoradea.ro/PDF/GTG-4-2023/gtg.50403-1121.pdf>
15. Jordan 2025 - A National Vision and Strategy: [https://mota.gov.jo/ebv4.0/root\\_storage/en/eb\\_list\\_page/nationalvision\\_and\\_strategy\\_2025.pdf](https://mota.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/nationalvision_and_strategy_2025.pdf)
16. Erkekoğlu, L. C., & Madi, İ. (2018). The Hashemite Kingdom of Jordan. In Handbook of Research on Sociopolitical Factors Impacting Economic Growth in Islamic Nations (pp. 95-121). IGI Global.
17. [https://www.mot.gov.jo/EBV4.0/Root\\_Storage/EN/EB\\_Info\\_Page/longterm\\_national\\_transport\\_strategy\\_project.pdf](https://www.mot.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/EN/EB_Info_Page/longterm_national_transport_strategy_project.pdf)

## عن مشروع مختبر الاستدامة الأردني

مشروع "مختبر الاستدامة الأردني" للقادة الشباب أطلقه معهد السياسة والمجتمع مطلع شباط 2024، بالشراكة مع السفارة الأمريكية في عمّان، الذي يهدف إلى تمكين الشباب الأردني للمشاركة الفعّالة في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالتنمية المستدامة في مواجهة تحديات الاستدامة وتعزيز مستقبل أخضر من خلال منظور التنمية المستدامة (SDGs)، والعثور على حلول مبتكرة في القطاعات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

استهدف المشروع 24 شاباً وشابة من المحافظات الأردنية كافة، بما في ذلك الأفراد ذوي الإعاقات، يتم العمل في لجنة وطنية عالية الكفاءة مسؤولة عن دراسة تحديات مجتمعاتهم وتطوير حلول مستدامة، بعد أن خضعوا إلى تدريبات مكثّفة مع خبراء ومتخصصون بالقضايا البيئية، عزّزت من مهاراتهم القيادية وفهمهم للمفاهيم المتعلقة بالاستدامة وأهدافها وآليات كتابة ورقة سياسات لأفكارهم التنموية، توزّع المشاركون إلى فرق من أقاليم مختلفة، أجروا تحليلاً منهجياً لما تحتاجه مناطقهم، بإعطاء جلسات توعوية وتحديد الاحتياجات لأقاليم الشمال والوسط والجنوب في عدة مؤسسات مجتمعية، خرجوا بحلول مبتكرة وفرص التنمية المستدامة المتاحة فيها.

يهدف المعهد من خلال هذه البرامج الى تمكين الشباب الأردني للمشاركة الفعّالة، ورفع الوعي حول أهداف التنمية المستدامة وأهمية مشاركة الشباب، وتعزيز التعاون والتشبيك بين أصحاب المصلحة، وضمان شمول الأفراد ذوي الإعاقات في جميع الأنشطة.



مختبر  
الاستدامة الأردني

# معهد السياسة والمجتمع

معهد السياسة والمجتمع مؤسسة غير ربحية، ومعهد دراسات وأبحاث مستقل يهدف من خلال عمله الى تحقيق الاستقرار والازدهار في الاردن والاقليم وتعزيز اطر وادوات المعرفة بالمنطقة ومجتمعاتها يقوم المعهد بتحليل واستشراف المخاطر والتغيرات وطرح الافكار الخلاقة والحلول العملية التي تساهم في معالجة التحديات المحلية والاقليمية في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة المرتبطة بالتحويلات الديمغرافية ودور الشباب في السياسة والمجتمع.

كما يساهم المعهد في توضيح السياسات العامة والتحديات المعقدة وتعزيز القاعدة المعرفية للمواطن والمسؤول حول التحويلات المحلية والعالمية التي تحدد ملامح المستقبل هذا ويقوم المعهد بدوره ضمن منظومة القيم الوطنية في تعزيز ثقافة الاعتدال والوسطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وتطوير الحياة الديمقراطية.

يشمل عمل المعهد بالاضافة الى الدراسات والأبحاث التي يقوم بها، تقديم الاستشارات والتدريب في مجالات مختلفة حيث يساهم في تدريب الشباب على قيم المواطنة والديمقراطية وسيادة القانون والمباديء الوطنية الجامعة. كما يقوم المعهد من خلال برامجه البحثية والتدريبية في مجال بناء السياسات بتعزيز قدرة صانع القرار في التعامل مع التحديات الضاغطة وبناء الاستراتيجيات الضرورية لمواجهة المخاطر.

يهدف المعهد في تركيز جهود عدد من الباحثين والخبراء والمختصين من مجالات مختلفة وبشكل متكامل في بناء افكار وحلول عملية لتحديات راهنة ومتغيرات متوقعة لدعم عمل المؤسسات وتعزيز القدرة في تحقيق المصلحة الوطنية.



[www.politicsociety.org](http://www.politicsociety.org)



[Info@politicsociety.org](mailto:Info@politicsociety.org)

جميع الحقوق محفوظة © معهد السياسة والمجتمع



معهد  
السياسة والمجتمع  
Politics & Society Institute